

المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط

نتائج بحوث الظرفية

- الطاقة والمعادن والصناعة التحويلية
- البناء والأشغال العمومية

المنجزات: الفصل الثاني لسنة 2010

التوقعات: الفصل الثالث لسنة 2010

شتتبر 2010

ملخص لنتائج بحوث الظرفية المنجزة خلال الفصل الثالث لسنة 2010

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقي نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. وقد أنجزت أشغال تجميع المعطيات في الفصل الثالث من سنة 2010 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، و كذا التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010. ويستخلص من هذه البحوث النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الثاني من سنة 2010

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد واصل تحسنه خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 49% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و 44% منهم أكدوا استقراره، فيما صرخ 7% منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن حسب نفس المسؤولين إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته بالأساس أنشطة الأشغال العمومية، وخاصة "الأشغال البنائية الضخمة" و "الأشغال المختصة في الهندسة المدنية" و "إنجاز الطرق والملعب الرياضية".

كما عرف قطاعي الطاقة والمعادن حسب تصريح أرباب المقاولات، تحسنا في الإنتاج خلال الفصل الثاني لسنة 2010، نتيجة الارتفاع المزدوج الحاصل في إنتاج "تكرير البترول" وفي إنتاج "الكهرباء" بالنسبة لقطاع الطاقة، وفي إنتاج "المعادن غير الحديدية" بالنسبة لقطاع المعادن.

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهد بدوره حسب تصريح أرباب المقاولات ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الارتفاع في الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد "المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية" و "المشروبات و التبغ" و "منتجات الصناعات الغذائية" و "منتجات أخرى للصناعات الغذائية". في حين، تكون فروع أنشطة " المنتجات الصناعية المعدنية الأساسية" و " النسيج وصناعة الملابس المنسوجة " و "أجهزة كهربائية و إلكترونية" قد عرفت انخفاضا في إنتاجها.

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، فقد صرّح أغلبية مسؤولي مقاولات قطاعي المعادن والطاقة و 75% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و 68% في قطاع الصناعة التحويلية أنها في مستوى عادي. في المقابل، اعتبر هذا المستوى ضعيفاً من طرف 27% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و 15% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص الشغل، توضح نتائج البحث أن عدد المستغلين في قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية يكون قد عُرف إجمالاً ارتفاعاً خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل الأول لنفس السنة، فيما يكون قد عُرف هذا العدد استقراراً في قطاع المعادن وانخفاضاً في قطاع الطاقة.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن هامش قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الثاني لسنة 2010، يكون قد بلغ نسبة 32% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 25% في قطاع المعادن و 21% في قطاع الصناعة التحويلية و 15% في قطاع الطاقة. وتتجذر الإشارة إلى أن أكبر نسبة ارتفاع لهامش قدرة الإنتاج غير المستعملة يكون قد تم تسجيلها على مستوى "الخشب وأدوات من الخشب و القصب و التأثير" (41%) وأضعف هامش على مستوى "منتوجات الصناعة المعدنية الأساسية" (13%).

2. التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2010، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية شبه استقرار، حيث أن 36% من رؤساء المقاولات يتوقعون استقراراً في الإنتاج و 33% يتوقعون انخفاضه، و 31% منهم يتوقعون ارتفاعه.

كما تشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف شبه استقرار خلال الفصل الثالث لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق. حيث أن 34% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعاً في الإنتاج و 34% يتوقعون استقراره، ويتوقع أن 32% منهم انخفاضه. ويعزى هذا المنحى بالأساس إلى التحسن المرتقب في "المنتوجات الكيماوية والشبة كيماوية" و "منتوجات أخرى للصناعات الغذائية" و "صناعة الملابس باستثناء

"الأذنية" من جهة، والى الانخفاض المتوقع في "منتجات الصناعات الغذائية" و"منتجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة" و "النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" من جهة أخرى.

بالنسبة لقطاع الطاقة، فمن المتضرر أن يعرف، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، ارتفاعا في الإنتاج بسبب التحسن المرتقب في إنتاج "الكهرباء".

وعلى العكس، يتوقع مسؤولو المقاولات انخفاضا في الإنتاج، وذلك نتيجة الانخفاض المتوقع في إنتاج "المعادن غير الحديدية".

و فيما يخص تطور عدد اليد العاملة، فإن مسؤولي المقاولات يتوقعون إجمالا، بالنسبة للالفصل الثالث من سنة 2010، ارتفاعا طفيفا في قطاعي الصناعة التحويلية والمعادن. بينما ينتظر أن يسجل استقرار في عدد اليد العاملة في قطاعي البناء والأشغال العمومية والطاقة.